E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.15/1997/18
6 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة

فيينا ، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧

البند ٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون التقني ، بما في ذلك تعبئة الموارد وتنسيق الأنشطة

التعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى

أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخص

يسلط هذا التقرير الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها عام ١٩٩٦ كل من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمعاهد الاقليمية المنتسبة والمعاهد والمراكز المشاركة ، التي تؤلف معا شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية . ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات عن أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني .

* E/CN.15/1997/1 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
أولا - المسائل التي يسترعى انتباه اللجنة اليها	٣-٥	٣
ثانيا - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة	٦-٢٧	٣
ألف - الهدف ١ : تعزيز سيادة القانون والحكم السديد والحفاظ عليهما	٧-٨	٤
باء - الهدف ٢ : اصلاح العدالة الجنائية وتعزيز المؤسسات القانونية	٩-١١	٤
جيم - الهدف ٣ : التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية	١٢	٥
دال - الهدف ٤ : استراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها ، ولا سيما في المناطق الحضرية وفي سياق الأمن العام	١٣-١٧	٥
هاء - الهدف ٥ : استعمال وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	١٨	٦
واو - الهدف ٦ : التعاون التقني ، بما في ذلك تعبئة الموارد وتنسيق الأنشطة	١٩-٢٧	٧
ثالثا - أنشطة المعاهد الاقليمية المنتسبة	٢٨-٧٥	٩
ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٢٨-٤٠	٩
باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٤١-٤٦	١٢
جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة	٤٧-٦٦	١٤
دال - المعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٦٧-٧٥	١٨
رابعا - أنشطة المعاهد المتعاونة	٧٦-١٤٧	٢٠
ألف - المعهد الاسترالي لعلم الجريمة	٧٦-٨٠	٢٠
باء - المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية	٨١-٩٦	٢٢
جيم - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية	٩٧-١٠٠	٢٥
دال - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية	١٠١-١١٤	٢٦
هاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة	١١٥-١٢٨	٢٨
واو - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني	١٢٩-١٤٧	٣١
خامسا - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني	١٤٨-١٦٢	٣٤

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير وفقا لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قراريه ١٩٩٢/٢٢ ، الفرع الرابع ، و ١٩٩٤/٢١ ، تيسيرا للتنسيق العالمي للأنشطة المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية . وقد أعد التقرير استنادا الى المساهمات التي وردت من المعاهد والمراكز .

٢ - وكانت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية قد أكدت من جديد ، في قرارها ٣/٥ بشأن الادارة الاستراتيجية ، الدور الأساسي للخطة المتوسطة الأجل والميزانية العادية للأمم المتحدة بصفتهما الاطار الذي تمارس فيه اللجنة مهامها فيما يتصل بالادارة الاستراتيجية للبرنامج . وعند التماس مساهمات المعاهد والمراكز لاعداد هذا التقرير ، دعت اللجنة هذه المعاهد والمراكز الى تقديم معلومات عن أنشطتها في هذا المجال مع تبويبها وفقا لأهداف البرنامج ، على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل . وقدمت عدة معاهد هذه المعلومات مبوبة استنادا الى تلك الأهداف ، بينما اختارت معاهد أخرى اتباع الشكل الوارد في التقارير السابقة عن هذا الموضوع .

أولا - المسائل التي يسترعى انتباه اللجنة اليها

٣ - تواصل شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تقديم خدمات برنامجية متعددة ومتنوعة في جميع أنحاء المناطق المختلفة . وقد ركزت الأنشطة الرئيسية للمعاهد عموما على الأهداف التي حددتها اللجنة في دورتها الخامسة ، بصيغتها الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ، وعلى البرامج الفرعية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (الباب ١٣ ، مكافحة الجريمة) . وفي هذا التقرير ، سلط الضوء على أنشطتها التشغيلية مع التركيز على الأنشطة التي استجابت المعاهد من خلالها للاحتياجات التي أبدتها الدول الأعضاء .

٤ - وربما ترغب اللجنة في تحديد مدى الفائدة من نوع المعلومات التي قدمتها المعاهد بعد اتباع الشكل الجديد لاعداد هذا التقرير .

٥ - ويلفت انتباه اللجنة الى تقرير الاجتماع المشترك الحادي عشر لتنسيق البرامج المتعلقة بشبكة برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ، الذي عقد في كورمايور ، ايطاليا ، من ٢ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ .

ثانيا - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

٦ - يستشف من الأنشطة التي اضطلع بها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة عام ١٩٩٦ أن هنالك ، في اطار الأهداف التي حددتها اللجنة ، تفضيلا واضحا للمشاريع العملية المنحى ، بينما

يساهم المعهد بما له من قدرات في مجال البحث والتوثيق في صوغ وتنفيذ أنشطة التعاون التقني والتدريب . وفي الفترة المستعرضة كان المعهد ممثلا في عدد من المحافل الدولية ، كما أنه شارك مشاركة نشيطة في عدد مختار من اجتماعات مجلس أوروبا وفي عدد من الرابطات المهنية الوطنية والدولية .

ألف - الهدف ١ : تعزيز سيادة القانون والحكم السديد والحفاظ عليهما

٧ - ينظم المعهد في الوقت الحاضر ، بدعم مالي من وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، حلقة تدريبية بشأن استراتيجيات مكافحة الفساد تستهدف موظفي التحقيق والملاحقة القانونية في الاتحاد الروسي واستونيا وأوكرانيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وهنغاريا ، ويعتزم عقد هذه الحلقة التدريبية في مطلع عام ١٩٩٧ في الأكاديمية الدولية لانفاذ القانون الموجودة في بودابست . والأغراض المتوخاة من المشروع ثلاثة : عرض وتحليل تجارب ومشاكل تتعلق بالتحري في قضايا الفساد والملاحقة عنها قانونيا ؛ ومناقشة واقتراح أنجع الطرائق والاستراتيجيات وأكثرها قبولا فيما يتعلق بمنع الفساد ومكافحته ؛ وتطوير النموذج التدريبي وتجريبه بهدف مواصلة استخدامه في المنطقة ذاتها وفي مناطق أخرى وعلى المستوى القطري .

٨ - وبدعم من ادارة التعاون في مجال التنمية ، التابعة لوزارة الخارجية الايطالية ، يعكف المعهد على اعداد دورة تدريبية للقضاة في البانيا ، ويعتزم عقدها عام ١٩٩٧ . ويستند هذا المشروع الى التجربة المكتسبة من مشروع مماثل نفذه المعهد في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ .

باء - الهدف ٢ : اصلاح العدالة الجنائية وتعزيز المؤسسات القانونية

٩ - عقدت في غابوروني ، بوتسوانا ، في الفترة من ١٩ الى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ، حلقة تدريبية اقليمية عنوانها "الجريمة والعدالة الجنائية في الجنوب الافريقي : نحو سنة ٢٠٠٠" ، وذلك بمشاركة نحو ٤٠ موظفا من موظفي العدالة الجنائية من بوتسوانا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي . وكان المشروع الذي مولته أمانة الكومنولث ونظم بالاشتراك مع المعهد الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وجامعة بوتسوانا ، يهدف الى عرض وتحليل الاتجاهات الرئيسية في مجال الجريمة والعدالة الجنائية في المنطقة الفرعية . وسوف ينشر ملخص للنتائج في سلسلة "مسائل وتقارير" التي يصدرها المعهد الأقاليمي .

١٠ - واستجابة لدعوة من مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة ، عمل باحث من باحثي المعهد بمثابة شخص موردي في حلقة عمل معنية بالتشريعات الجديدة والنهوج الجديدة ازاء الممارسات في مجال العدالة الجنائية ، وقد عقدت حلقة العمل هذه في أولانباتار ، منغوليا ، في الفترة من ٢٢ تموز/يوليه الى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ .

١١ - وساهم المعهد في الدراسة الدولية للأمم المتحدة بشأن تنظيم تداول الأسلحة النارية ، وذلك بتقديم المساعدة في مجال اختيار خبير أقاليمي وتوفير الدعم الفني له ؛ وبابداء تعليقات على مسودة استمارة لجمع البيانات ؛ وبالمشاركة في اجتماعات فريق أساسي من العاملين في المشروع ؛ وبتوفير بيانات تتعلق باستخدام المسدسات وامتلاكها وهي بيانات مستمدة من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن (ضحايا) الجريمة .

جيم - الهدف ٣ : التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية

١٢ - تضمنت أنشطة متابعة حلقة العمل المعنونة "حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي : امكانات وحدود العدالة الجنائية" التي عقدت في اطار مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، ما يلي : اعداد مداولات حلقة العمل ونشرها ؛ وصوغ وثيقة مشروع بشأن القانون الجنائي وادارته في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة ؛ وقد أحيلت وثيقة المشروع هذه الى جهة مانحة مهتمة لكي تتكفل بتمويلها ؛ والقيام بالأعمال التحضيرية لمؤتمر دولي يتعلق بموضوع "حماية البيئة : نهج عالمي" ويعتزم عقده عام ١٩٩٧ ؛ وصوغ ورقة مفاهيم بشأن تغلغل الجريمة المنظمة في الأعمال التجارية المشروعة : الحالة المتعلقة بتصريف النفايات .

دال - الهدف ٤ : استراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها ، ولا سيما في المناطق الحضرية وفي سياق الأمن العام

١٣ - في الفترة المستعرضة ، واصل المعهد مشاركته في الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن (ضحايا) الجريمة ، كما واصل الاضطلاع بالمسؤولية عن هذا الاستقصاء . ويجري القيام بالدراسة الاستقصائية الدولية الثالثة بشأن (ضحايا) الجريمة في ١٢ بلدا صناعيا و ١٢ بلدا ناميا و ١٥ بلدا ذا اقتصاد انتقالي . وقد شارك ما مجموعه ٥٣ بلدا في الاستقصاءات الدولية الثلاثة بشأن (ضحايا) الجريمة . وأجريت مقابلات مع ١٣٠ ٠٠٠ شخص في جميع أرجاء العالم حول تجربتهم بشأن الجريمة ونظام العدالة الجنائية . وتوفر حكومة هولندا جزءا كبيرا من التمويل ؛ كما يرد الدعم من وزارة داخلية المملكة المتحدةلبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بينما هنالك عدد من الاستقصاءات تموله ذاتيا الحكومات والجامعات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (اليونديب) . وأعد المعهد ووزع دليلا بشأن اجراء المقابلات وجها لوجه ، وأصدر عددا من المقالات عام ١٩٩٦ . كما أتاح الاستقصاء المجال للتعاون مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة ، والمعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وعدد من الجامعات ومراكز البحث الوطنية الرائدة .

١٤ - وتواصلت الأعمال التحضيرية أول اصدار لـ "التقرير العالمي عن الجريمة والعدالة" استنادا الى دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والدراسة الاستقصائية

الدولية بشأن (ضحايا) الجريمة ، والدراسات المتعلقة بالجريمة المنظمة وغسل الأموال وتنظيم تداول الأسلحة النارية وغير ذلك من مصادر البيانات الدولية ذات الصلة .

١٥ - ويتوقع الانتهاء عام ١٩٩٧ من تنفيذ مشروع عن أطفال الغجر ونظام قضاء الأحداث ، سيشمل ايطاليا وفرنسا وهنغاريا . ويشارك خبيران استشاريان وموظفان من المعهد في صوغ مبادىء توجيهية بشأن اعداد التقارير الوطنية وفي تبين الفرق الوطنية .

١٦ - ونفذ المعهد ، بالاشتراك مع مجلس الأبحاث الوطني الايطالي الذي تكفل أيضا بالتمويل ، مشروعا عن استخدام تكنولوجيات الوسائط المتعددة في التربية للوقاية من تعاطي المخدرات . وكان المشروع يهدف الى تقييم الخبرة الراهنة واستحداث نموذج ملائم باستخدام التكنولوجيات والطرائق الجديدة المتعلقة بالوسائط المتعددة في مجال الوقاية في المدارس الابتدائية ، وهي وقاية تستهدف الأطفال قبل سن المراهقة .

١٧ - وانتهى المعهد عام ١٩٩٦ من اعداد التقرير النهائي لمشروع الجدوى المتعلق بتعزيز التدابير التي تضطلع بها المرأة في مجال الوقاية من تعاطي مواد الادمان في بلدان البحر الأبيض المتوسط (الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب) ، مولته اللجنة الأوروبية . كما ساهم المعهد في اعداد الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة ، ١٩٩٦-٢٠٠١ . ونشر المعهد في سلسلته "مسائل وتقارير" ملخصا لنتائج مشروع يتعلق باساءة معاملة الأطفال في عدد مختار من البلدان الأوروبية .

هاء - الهدف ٥ : استعمال وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١٨ - في الفترة المستعرضة ، اضطلع المعهد بالأنشطة التالية :

(أ) مشروع بشأن الشباب والعدالة الجنائية في ميانمار ، ممول بواسطة هبة . ويهدف المشروع الى مساعدة حكومة ميانمار على اصلاح نظام قضاء الأحداث مع التشديد بوجه خاص على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وعدد من صكوك الأمم المتحدة في مجال قضاء الأحداث . ويعتزم تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف ومركز حقوق الانسان ، وكذلك بدعم من اليونديب ؛

(ب) مقترح مشروع بشأن ترويج الافراج المشروط بالاستناد بوجه خاص الى نتائج دراسة مقارنة مشتركة بين المعهد ووزارة داخلية المملكة المتحدة وعنوانها "الافراج المشروط في العالم" ("Probation around the World" (Routledge, 1995)) . وقد عرض مقترح المشروع على أمانة الكومنولث وعدد من الحكومات التماسا للدعم .

واو - الهدف ٦ : التعاون التقني ، بما في ذلك تعبئة الموارد وتنسيق الأنشطة

١٩ - في الفترة المستعرضة ، واصل المعهد أنشطته في مجال التعاون التقني ، بما في ذلك توفير الوثائق والمعلومات بناء على الطلب ؛ والتدريب والدعم التنظيمي في اطار الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن (ضحايا) الجريمة ؛ وابداء تعليقات عند الطلب على مقترحات المشاريع ومشاريع التشريعات ؛ والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ، وكذلك في الاجتماعات الاستراتيجية المخصصة لتعزيز وتنسيق المساعدة التقنية .

٢٠ - وشملت أنشطة المعهد الرامية الى تعزيز تبادل المعلومات ، بما في ذلك حوسبة أعمال العدالة الجنائية ، ما يلي :

(أ) انشاء شبكة الأمم المتحدة للتبادل الفوري للمعلومات المتعلقة بالجريمة والعدالة (أونوجوست) (UNOJUST) ، التي تضم أعضاء شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، وذلك بفضل منحة من الولايات المتحدة يضطلع المعهد بالمسؤولية الادارية فيما يتعلق بها . ووسع المعهد العنصر الذي يخصه من المشروع بحيث يشمل توفير قابلية وصل كامل بين شبكات انترانيت وانفرانيت وانترنيت وانشاء موفر خدمات للمعهد على شبكة انترنيت سيشمل توفير حاسوب لتقديم خدمات على الشبكة الحاسوبية العالمية "وورلد وايد ويب" World Wide Web (بالعنوان البريدي : www.UNICRI.it) ، وحاسوب لتقديم خدمات بالبريد الالكتروني ، ونظام "غوفر" للبحث ، وخدمة جماعية اخبارية ، وموضع على بروتوكول تحويل الملفات ؛

(ب) اكمال مرحلة انشاء ملف للخبراء الدوليين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ، ويتوقع أن يصبح هذا الملف قابلا للاستخدام عام ١٩٩٧ ؛

(ج) القيام باتصالات بالحكومات المهتمة ومعاهد شبكة البرنامج فيما يتصل بالتعاون التقني على حوسبة ادارة شؤون العدالة الجنائية ونظم المعلومات .

٢١ - ويؤدي المعهد ، بناء على طلب شعبة الاحصاء التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ، مهمة مقرر لاحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالعرض المتكامل للعمل الاحصائي الدولي في مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين .

٢٢ - وشملت أنشطة المعهد الأخرى في عا م ١٩٩٦ ما يلي :

(أ) مشروعا شاملا بشأن مسألة تعاطي المخدرات ، بالاشتراك مع وزارة الصحة الايطالية ، وهو يتكون من حفظ وادارة مركز لتبادل المعلومات عن تعاطي المخدرات والوقاية من متلازمة القصور

المناعي المكتسب (الايدز) واصدار نشرة منتظمة ، وكذلك اصدار عدد خاص عن قوانين الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتعاطي المخدرات والكحول ؛

(ب) مشروعا مشتركا بين المعهد/اليوندسيب والشعبة استنادا الى الدراسات النموذجية وحلقات العمل المضطلع بها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلدان الشمال ، وكذلك الى اجتماعين عقدا في بودابست وستراسبورغ ، ويرمي المشروع الى مساعدة الحكومات على معالجة المشاكل التي يثيرها تعاطي المخدرات والاتجار بها والضغوط التي تضعها هذه المشاكل على ادارة شؤون العدالة الجنائية . ووافق اليوندسيب على هذا المشروع ودعمه ماليا الى حد ثلث التكاليف المتوقعة ؛

(ج) الاجتماع التنسيقي الحادي عشر لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، الذي عقد بالتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني في كورمايور ، ايطاليا ، يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ .

١ - الخدمات الوثائقية والمنشورات

٢٣ - شملت الخدمات الوثائقية ادارة مكتبة متخصصة توفير خدمات أخرى ، وقد تيسرت هذه الخدمات بفضل قاعدة البيانات البيبليوغرافية التابعة لنظام ادارة مكتبة المعهد . وفي عام ١٩٩٦ ، كانت الخدمات الوثائقية في المعهد منخرطة بوجه خاص في مشروع الأنوجست وفي اعداد المواد المعتزم توفيرها من خلال حاسوب تقديم خدمات شبكة الانترنيت الخاص بالمعهد .

٢٤ - وخلال الفترة المستعرضة ، أصدر المعهد المنشورات التالية أو تولى اعدادها :

(أ) التقرير السنوي عن عام ١٩٩٥ ، وبرنامج عمل الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ؛

(ب) R. Ville, Child Abuse: Some Reflections based on the Situation in Six European Countries (اساءة معاملة الأطفال : تأملات استنادا الى الوضع في ستة بلدان أوروبية) ، العدد ٦ من سلسلة "مسائل وتقارير" التي يصدرها المعهد (روما ، ١٩٩٥) ؛

(ج) G. Heine, M. Prabhu and A. Alvazzi del Frate, eds., Environmental Protection at National and International Levels: Potentials and Limits of Criminal Justice (حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي : امكانات العدالة الجنائية وحدودها) (فرايبورغ ، معهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الأجنبي والدولي) (سيصدر قريبا) ؛

(د) H. Woltring, U. Zvekic and M. E. Andreotti, United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة) (لاهاي ، مؤسسة كلوير القانونية الدولية ، ١٩٩٦) ؛

(هـ) الأعداد ٧ و ٨ و ٩ من سلسلة "مسائل وتقارير" (قيد الاعداد) .

٢ - الموارد

٢٥ - أفضت الجهود المتعلقة بجمع الأموال والترويج ، الرامية الى زيادة فرص التمويل ، الى ورود عدة هبات مقدمة الى مشاريع محددة ؛ وبفضل الدعم المتواصل من ايطاليا التي هي البلد المضيف للمعهد ، استقر الوضع المالي العام للمعهد على مستوى أضمن نوعا ما لبقائه ، بالرغم من أن طلبات الحصول على المساعدة وعلى الخدمات ما زالت تتجاوز قدرة المعهد على الاستجابة لها في الوقت المناسب وعلى نحو ملائم .

٢٦ - واجتمع مجلس أمناء المعهد ، بمشاركة ثلاثة أعضاء جدد ، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ، واعتمد تقريره المتعلق بالتنفيذ لسنة ١٩٩٦ وكذلك برنامج العمل والميزانية المنقحين لسنة ١٩٩٧ اللذين نقحا لمراعاة المبادرات والايرادات والنفقات الجديدة . وأكد المجلس التوجه الرئيسي لاستراتيجية المعهد التطويرية والادارية .

٢٧ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ ، اعتمدت حكومة ايطاليا مشروع قانون بشأن نقل المعهد الى تورينو ، والمشروع الآن معروض على البرلمان للتصديق عليه . ويجري اتخاذ عدد من التدابير العملية لتيسير هذا النقل .

ثالثا - أنشطة المعاهد الاقليمية المنتسبة

ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٢٨ - واصل معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التركيز على التدريب والبحث بغية تعزيز التعاون الاقليمي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية والمساهمة في تحقيق تنمية اجتماعية سليمة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء .

١ - التدريب

٢٩ - يمثل التدريب المجال والأولوية الرئيسيين لبرامج عمل معهد آسيا والشرق الأقصى . فهو ينظم سنويا دورتين تدريبيتين دوليتين تدومان ثلاثة أشهر وحلقة دراسية دولية تدوم شهرا واحدا . ويتلقى قرابة ٦٠

موظفا حكوميا من بلدان مختلفة زمالات دراسية من وكالة التعاون الدولي اليابانية التابعة لوزارة الخارجية للمشاركة في هذه الدورات . وشملت الدورات التدريبية التي عقدت في الفترة المستعرضة ما يلي :

(أ) الحلقة الدراسية الدولية ١٠٢ ، وقد عقدت في فوشو ، اليابان ، في الفترة الممتدة من ٢٩ كانون الثاني/يناير الى ١ آذار/مارس ١٩٩٦ . وشارك في هذه الحلقة الدراسية التي كان موضوعها "منع الجريمة بواسطة مراقبة الأسلحة النارية" اثنان وثلاثون ضابطا من ذوي الرتب العالية من ٢٥ بلدا ؛

(ب) الدورة التدريبية الدولية ١٠٣ ، وقد عقدت من ١٥ نيسان/أبريل الى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ . وشارك في هذه الدورة التي كان موضوعها الرئيسي "تحسين معاملة المجرمين من خلال تعزيز التدابير غير الاحتجازية" ثمانية وعشرون شخصا من ١٨ بلدا ؛

(ج) الدورة التدريبية الدولية ١٠٤ ، وقد عقدت من ٢ أيلول/سبتمبر الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ . وشارك في هذه الدورة التي كان موضوعها الرئيسي "التعاون الدولي في مجال ادارة شؤون العدالة الجنائية" اثنان وثلاثون شخصا من ٢٠ بلدا .

٣٠ - ونظم معهد آسيا والشرق الأقصى ، تحت رعاية وكالة التعاون الدولي اليابانية ، حلقة دراسية خاصة من ٢ الى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ . وكان من بين المشاركين ١٠ مسؤولين رفيعي المستوى من الصين يمثلون وزارة العدل والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٣١ - نظمت فيجي مع معهد آسيا والشرق الأقصى حلقة دراسية مشتركة تتعلق بمنع الجريمة ومكافحتها . وحضر هذه الحلقة الدراسية التي عقدت في سوفا ، فيجي ، من ١١ الى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ ، ١٨٠ مشاركا من مختلف قطاعات العدالة الجنائية .

٣٢ - وعقدت في تايلند ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ، الدورة التدريبية الاقليمية الرابعة بشأن التدابير الفعالة لمكافحة جرائم المخدرات وترقية ادارة شؤون العدالة الجنائية ، التي نظمها معهد آسيا والشرق الأقصى بالتعاون مع حكومة تايلند ومكتب هيئة مراقبة المخدرات .

٣٣ - واشترك في تنظيم الحلقة الدراسية الاقليمية التاسعة بشأن التدابير الفعالة لمكافحة جرائم المخدرات كل من معهد آسيا والشرق الأقصى ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وحكومة كوستاريكا . وحضر عشرون مشاركا من أمريكا اللاتينية والكاريبي هذه الحلقة الدراسية التي عقدت في سان خوسيه في آب/أغسطس ١٩٩٦ .

٣ - البحوث والمعلومات والمنشورات

٣٤ - في الفترة المستعرضة ، أجرى معهد آسيا والشرق الأقصى دراسة استقصائية بشأن التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية وجمع لذلك معلومات من بلدان في آسيا والمحيط الهادىء وكذلك في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الغربية .

٣٥ - ويعكف معهد آسيا والشرق الأقصى على تحديث البحوث المقارنة المتعلقة بنظم العدالة الجنائية في آسيا والمحيط الهادىء . وطلب الى خبراء من بلدان مختلفة في المنطقة أن يساهموا بتقارير عن نظم العدالة الجنائية في بلدانهم ، وسيقوم المعهد لاحقا بتجميع هذه التقارير ونشرها .

٣٦ - وواصل معهد آسيا والشرق الأقصى جمع البيانات وغيرها من المواد المرجعية المتعلقة باتجاهات الجريمة واستراتيجيات منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، من منطقة آسيا والمحيط الهادىء ومناطق أخرى .

٣٧ - وما زال معهد آسيا والشرق الأقصى ينشر بانتظام تقارير عن الدورات التدريبية والحلقات الدراسية . ومنذ الفترة التي غطاها التقرير السابق ، نشر عددان (العددان ٤٧ و ٤٨) من سلسلة "المواد المرجعية" وثلاثة أعداد (الأعداد ٨٨ - ٩٠) من "الرسالة الاخبارية" لمعهد آسيا والشرق الأقصى .

٣٨ - وقدم خبيران زائران محاضرتين عموميتين : احداهما عن الثورة الأخيرة في نظام العدالة الجنائية التايلندي ، والأخرى عن التجربة الكندية الأخيرة بشأن مبادرة تشريعية تتعلق بمراقبة المسدسات .

٤ - الموارد

٣٩ - تتكون هيئة التدريس لدى معهد آسيا والشرق الأقصى من ٩ أعضاء من الفنيين ، مختارين من مكاتب النيابة العامة والقضاء والمؤسسات الاصلاحية ومؤسسات الاختبار التأديبي ، و ٢٠ موظفا مساندا ، ومستشار لغوي . وتبلغ الميزانية السنوية للمعهد نحو ٣٥٠ مليون ين .

٤٠ - وما زالت حكومة اليابان تضطلع بالمسؤوليات المالية والادارية عن تسيير معهد آسيا والشرق الأقصى . وتدعو وزارة العدل خبراء زائرن الى كل دورة تدريبية أو حلقة دراسية . وتقدم مساعدة مالية كل من وكالة التعاون الدولي اليابانية ومؤسسة آسيا لمنع الجريمة . كما تلقى معهد آسيا والشرق الأقصى مساعدة قيمة من خبراء ومتطوعين مختلفين ومن وكالات مختلفة ذات صلة في الاضطلاع ببرامجه التدريبية .

باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٤١ - واصل معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين تقديم المساعدة الى البلدان في المنطقة من خلال توفير الخدمات المتخصصة تلبية لاحتياجاتها المتزايدة . وقد شملت تلك الخدمات تنفيذ البرامج والمشاريع القائمة على الأبحاث بغية توفير الارشاد للسياسات العامة .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٤٢ - اضطلع معهد أمريكا اللاتينية بالدراسات والبرامج والمشاريع التالية على الصعيد الأقليمي :

(أ) المساهمة في الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن (ضحايا) الجريمة ؛

(ب) المساهمة في الدراسة الدولية للأمم المتحدة بشأن تنظيم تداول الأسلحة النارية ؛

(ج) الاستمرار في تنفيذ برنامج اقليمي بشأن المرأة والعدالة والنوع الجنسي ؛

(د) الاستمرار في تنفيذ برنامج اقليمي بشأن التدابير الفعالة لمكافحة جرائم المخدرات وتحسين ادارة شؤون العدالة الجنائية ؛

(هـ) اعداد نظام للمعلومات بشأن التشريعات ذات الصلة بالمخدرات في المنطقة ؛

(و) وضع برنامج للمساعدة التقنية لمعالجة مشاكل القصر الذين هم عرضة للمخاطر والمجرمين الأحداث الذين يتناولون المخدرات .

٤٣ - واشتملت أنشطة معهد أمريكا اللاتينية على الصعيد دون الاقليمي على ما يلي :

(أ) برنامج للوقاية والرعاية الكاملة للأطفال والمراهقين الذين يعيشون في الشوارع ويعملون فيها ؛

(ب) الاستمرار في برنامج بشأن تدريب الشرطة على الوقاية من العنف العائلي ومكافحته ودعم حقوق الضحايا في أمريكا اللاتينية ؛

(ج) دراسة عن الوضع الراهن للممتلكات التي تشكل التراث الثقافي لغواتيمالا وكوستاريكا ؛

(د) مشروع لتعزيز احترام سيادة القانون العرفي للشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى ؛

(هـ) مشروع للتطرق الى مسألة النظام الاصلاحي وحقوق الانسان : التحدي الذي يمثله اكتظاظ السجون في أمريكا الوسطى ؛

(و) برنامج لتحسين تطبيق المعايير الدولية لحقوق الانسان في النظم الاصلاحية في أمريكا الوسطى ؛

(ز) مشروع بشأن مركز دون اقليمي للتنمية والتعاون في المجال القضائي في أمريكا الوسطى .

٤٤ - واضطلع معهد أمريكا اللاتينية بالأنشطة التالية على الصعيد الوطني :

(أ) في فنزويلا ، تحديث فرع القضاء (المرحلة ١) ؛

(ب) في اكوادور ، تعزيز خدمات الدفاع العام وتحسين ادارة شؤون العدالة ؛

(ج) في نيكاراغوا ، توفير الدعم للأحداث المسجونين ؛

(د) في كوستاريكا ، الوقاية من معاودة الاجرام من خلال توفير التثقيف والتدريب والرعاية للمسجونين السابقين وأسرهم ، وتحسين ادارة شؤون العدالة الجنائية ؛

(هـ) في بيرو ، اعداد سجل وطني للمحتجزين بسبب ارتكاب أعمال ارهابية ؛

(و) في بنما ، تعزيز خدمات الدفاع العام .

٢ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٤٥ - تتضمن المنشورات الصادرة عن معهد أمريكا اللاتينية ، في عام ١٩٩٦ ، ما يلي :

(أ) "Memorias del primero encuentro de directores de sistemas penitenciarios lationamericanos" (مداولات الاجتماع الأول لمدراء المؤسسات الاصلاحية في أمريكا اللاتينية) ؛

(ب) "Ley de justicia penal juvenil" (قانون العقوبات الخاص بالأحداث) ؛

(ج) "La justicia como garante de los derechos humanos: la independincia del juez" (العدالة بوصفها ضمانة لحقوق الانسان : استقلال السلطة القضائية) ؛

(د) "Cooperación judicial internacional en materia de control de la producción, tráfico illicito de drogas, lavado de dinero y activos, y delitos conexos en el istmo centromericano" (التعاون القضائي الدولي في مكافحة انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها وغسل الأموال والعائدات المتأتية من الجريمة ، وما يتصل بذلك من جرائم في برزخ أمريكا الوسطى) ؛

(هـ) "Armonización legislativa en materia de lavado relacionade con el tráfico ilicito de drogas y delitos conexos" (تنسيق القوانين الخاصة بموضوع غسل الأموال المقترنة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالجرائم ذات الصلة) ؛

(و) "Justicia juvenil en el estado de México y analisis comparativo con los sistemas de tratamiento de la República Mexicana" (قضاء الأحداث في دولة المكسيك وتحليل مقارنة لنظم العلاج في الولايات المكسيكية المتحدة) .

٣ - الموارد

٤٦ - يتكون ملاك الموظفين الرئيسيين بالمعهد من ٤٥ شخصا : منهم ٢٦ موظفا تقنيا و ٣٩ موظفا اداريا . وقد وردت مساهمات لتمكين معهد أمريكا اللاتينية من تنفيذ عملياته ، من البلد المضيف ومن ١٣ حكومة في المنطقة ، فضلا عن أسبانيا والدانمرك وكندا وهولندا والولايات المتحدة واليابان وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (اليونيكري) والبنك الدولي ومركز حقوق الانسان واللجنة الأوروبية ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية . وبلغ اجمالي ميزانية عام ١٩٩٦ التشغيلية للمعهد ٢٥٠ ٠٦١ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة .

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة

٤٧ - صنفت الأنشطة التي اضطلع بها خلال عام ١٩٩٦ المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها المنتسب الى الأمم المتحدة ، حسب الأهداف التي حددتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية .

١ - الهدف ١ - تعزيز سيادة القانون والحكم السديد وصونهما

٤٨ - خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ باشر المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية مشروعا يركز على الفساد وعلى استخدام الفساد من جانب الجريمة المنظمة في دول أوروبا الوسطى والشرقية . ويتولى تنفيذ المشروع فريق يتكون من خمسة أشخاص ، منهم موظف بالمعهد الأوروبي . والغرض من المشروع تقدير مدى مشكلة الفساد والجريمة المنظمة في المنطقة المعنية ، بالاستناد الى استبيان ؛ وبحث ما اتخذ من تدابير قانونية وغيرها ؛ وتقييم فعاليتها .

٢ - الهدف ٢ - اصلاح العدالة الجنائية وتدعيم المؤسسات القانونية

٤٩ - بناء على طلب مكتب اليونديب في ليتوانيا ، زار أحد موظفي المعهد الأوروبي ، بصفته مستشارا ، ذلك البلد في نيسان/أبريل ١٩٩٦ من أجل اجراء مناقشة حول البرنامج السياساتي الوطني لمنع الجريمة والعدالة الجنائية .

٥٠ - واضطلع المعهد الأوروبي ، بالتعاون مع ادارة السجون في فنلندا والمجلس الأوروبي ، بمشروع الغرض المقصود منه بحث العوامل التي تؤثر في حجم وتشكيلة نزلاء السجون في المنطقة . وستشمل المرحلة الأولى من المشروع ، التي بوشرت في منتصف عام ١٩٩٦ ، استخدام استبيان يرمي الى استكمال البيانات عند نزلاء السجون المتاحة عن طريق المجلس الأوروبي .

٥١ - وخلال عام ١٩٩٦ ، واصل المعهد الأوروبي أعماله ، بمعية جهات منها حكومات كل من الاتحاد الروسي وبلغاريا وبيلاروس وسلوفينيا ، لتنظيم وحوسبة العدالة الجنائية . وأعدت لصالح الاتحاد الروسي وبلغاريا وسلوفينيا مقترحات مشاريع تستند الى تقدير الاحتياجات في مجال حوسبة العدالة الجنائية . كما وردت طلبات للمساعدة من ألبانيا وأوكرانيا ورومانيا ولاتفيا .

٥٢ - كما ساهم المعهد الأوروبي في الدراسة الدولية التي أجرتها الأمم المتحدة عن تنظيم تداول الأسلحة النارية . وحضر موظف من المعهد اجتماعين عقدهما الفريق المكلف بالمشروع ، في فيينا أثناء الفترة قيد الاستعراض . وحدد المعهد عددا من الخبراء الاستشاريين الوطنيين للمنطقة ، وساعد في تحليل الردود الوطنية .

٣ - الهدف ٣ - التعاون الدولي في مكافحة الجريمة عبر الوطنية

٥٣ - واصل المعهد الأوروبي ، خلال عام ١٩٩٦ ، أعماله بشأن المشروع الخاص بالاتجار غير المشروع في السيارات ، وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية في الاتحاد الروسي . وقد جمعت البيانات بواسطة استبيان وزع على الهيئات المعنية في جميع البلدان الأوروبية ، في وقت مبكر من عام ١٩٩٦ . وحضر أحد موظفي

المعهد ، بصفة مراقب ، مؤتمرا دون اقليمي حول الموضوع ذاته عقد في بوخارست من ٢٦ الى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ . كما أدلى المعهد الأوروبي بإسهام في المؤتمر المعني بموضوع سرقة السيارات والاتجار غير المشروع بها ، الذي نظمته الشعبة في وارسو يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ، بالتعاون مع حكومة بولندا وبدعم من حكومة الولايات المتحدة .

٥٤ - وخلال عام ١٩٩٦ ، واصل فريق خبراء انتدبه المعهد الأوروبي ، جمع المعلومات عن الجريمة المنظمة وعن مكافحة الجريمة المنظمة في جميع أرجاء العالم . وقد تسلم المعهد الأوروبي مشروع التقرير في نهاية العام ، وسينشر في وقت مبكر من عام ١٩٩٧ .

٤ - الهدف ٤ - استراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها ، ولا سيما في المناطق الحضرية وفي سياق الأمن العام

٥٥ - في اطار المشروع العالمي للتدريب في مجال منع ومكافحة العنف الأسري ، الذي باشره المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسات العدالة الجنائية ، نظم المعهد الأوروبي دورة نموذجية في ليتوانيا خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ . وعلاوة على ذلك ، أجريت مناقشات حول تنظيم دورات أخرى في المستقبل مع ممثلي دول ، من بينها استونيا وسلوفينيا .

٥٦ - ويشارك المعهد الأوروبي حاليا في تخطيط واعداد دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الخامسة بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية . وتحضيرا لتحليل نتائج هذه الدراسة ، شرع المعهد الأوروبي في استعراض النهج العام ومصادر المعلومات التكميلية .

٥٧ - وساعد المعهد الأوروبي اليونيكري والشعبة في اعداد التقرير العالمي الأول عن الجريمة والعدالة .

٥ - الهدف ٥ - استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

٥٨ - حضر موظف من المعهد الأوروبي بصفته مقررا اجتماع الخبراء ، الذي انعقد في تولسا ، أوكلاهوما ، من ١٠ الى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ ، حول اعداد مشروع دليل أو مشاريع أدلة بشأن استخدام وتطبيق المبادىء الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة والتعسف في استعمال السلطة ، الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠ .

٥٩ - تمخض مشروع المعهد الأوروبي الخاص بنظم السجون في أوروبا الوسطى والشرقية ، عن نشر المعهد تقريرا عن التقدم المحرز والمشاكل والمعايير الدولية في مجال ادارة السجون .[١]

٦ - الهدف ٦ - التعاون التقني ، بما في ذلك تعبئة الموارد وتنسيق الأنشطة

٦٠ - أنشأ المعهد الأوروبي مركزا لتبادل المعلومات عن المشاريع الدولية في ميدان السياسات الجنائية ، يغطي البلدان التي تمر بمرحلة تحول في أوروبا الوسطى والشرقية ، وذلك بغرض تيسير الاتصالات بين الجهات المانحة والمستفيدة . وبفضل منحة قدمتها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، خصص المعهد الأوروبي في عام ١٩٩٦ حاسوبا تمت مواءمة برامجياته مع قاعدة بيانات اليوندسيب القائمة والخاصة بالمخدرات ، ونظم اجتماعا لفريق خبراء ، في هلسنكي يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٦ ، حول موضوع "ادارة المشاريع الدولية الخاصة بالعدالة الجنائية : كيفية التغلب على المشاكل في مجال المساعدة الدولية" .

٦١ - بدأ المعهد الأوروبي في اعداد قائمة الخبراء الأوروبيين باعتبارها مشروعا فرعيا لمشروع قاعدة البيانات الخاصة بالخبراء الدوليين التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية . وقد ساهم المعهد الأوروبي ، الى جانب اليونيكري والشعبة ، في وضع الصيغة النهائية للاستبيان الذي سوف يستخدم في جمع المعلومات واعداد التقارير حول ذلك المشروع .

٦٢ - وخلال عام ١٩٩٦ ، وبفضل مساعدة مقدمة من المعهد الوطني للعدالة بالولايات المتحدة ، قام المعهد الأوروبي باستكشاف امكانيات تحسين جودة المعلومات المتاحة عن طريق شبكة الأمم المتحدة لمعلومات الجريمة والعدالة ، مستفيدا من صفحة المدخل التي خصصت له ضمن الشبكة العالمية (World Wide Web) . وأصبحت منشورات عديدة للمعهد الأوروبي متاحة بصورة مباشرة عبر شبكة الأمم المتحدة للتبادل الفوري للمعلومات المتعلقة بالجريمة والعدالة (UNOJUST) (http://www.unojust. org/heuni/htm) ضمن مشروع نمونجي للمكتبة الرقمية .

٦٣ - وصدرت ثلاثة مجلدات جديدة (عن أسبانيا وبلغاريا وكندا) ضمن سلسلة المنشورات التي تقدم بيانات أساسية بشأن مختلف نظم العدالة الجنائية في أوروبا وأمريكا الشمالية . كما نُشر عدد جديد من سلسلة (Occasional Papers) التي يصدرها المعهد الأوروبي ، يتعلق بإدارة المشاريع الدولية للمساعدة التقنية في مجال العدالة الجنائية ،[٢] فضلا عن الطبعة الروسية لعدد سابق .[٣] وصدرت أيضا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الرسالة الاخبارية نصف السنوية ، وتتضمن معلومات حول تقارير الحلقات الدراسية وغير ذلك من المواد .

٦٤ - في عام ١٩٩٦ ، قدم المعهد الأوروبي ست منح دراسية لمدد محددة مخصصة لطلاب الدراسات ما بعد الجامعية والممارسين المستجدين ، في مجال السياسات الجنائية بغرض زيارة المعهد ، اضافة الى منحة دراسية أخرى للمشاركة في مؤتمر دولي .

٦٥ - وشارك موظف من المعهد الأوروبي في المناقشات حول انشاء فريق استشاري غير رسمي معني بتعبئة الموارد ، التي جرت في فيينا في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ .

المـوارد

٦٦ - يبلغ عدد الموظفين بالمعهد الأوروبي ستة أشخاص . ينتمي أربعة منهم الى الفئة الفنية ، ويقدم الاثنان الآخران الدعم الاداري . ولا تزال حكومة فنلندا تمول أنشطة المعهد الأوروبي ، حيث ترصد لميزانيته مبلغا يناهز ٠٠٠ ٥٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وتلقى المعهد مساهمات من حكومة السويد لتمويل مشاريعه . كما تم تمويل مشاريع أخرى على أساس الاشتراك في التكاليف مع الحكومات ، ولاسيما حكومات كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة .

دال - المعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٦٧ - لدى الموافقة على الأنشطة التدريبية التي ستنفذ خلال الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ ، أكدت الهيئة الادارية للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على الحاجة الى تطوير المهارات والمعارف والدراية الفنية لدى موظفي منع الجريمة والعدالة الجنائية في المنطقة الافريقية ، مع اعطاء الأولوية لتدريب المدربين . وقد حال انعدام التمويل الكافي دون تنفيذ بعض الأنشطة التدريبية التي كانت مبرمجة للفترة قيد الاستعراض . ونتيجة لذلك ، وكخطوة عملية في اتجاه تذليل الصعوبات التي يواجهها المعهد ، مع الحرص في ذات الوقت على تقديم جزء ، على الأقل ، من الخدمات اللازمة الى الدول الأعضاء ، أعطى المعهد الأولوية لتعزيز الدعم الذي يوفره للأنشطة المشتركة المخططة ، بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الأخرى الأعضاء في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر الهيئات الأخرى ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في المنطقة الافريقية . وقد صُنفت أنشطة المعهد الأفريقي حسب الأهداف التي حددتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية .

١ - الهدف ٢ - اصلاح العدالة الجنائية وتدعيم المؤسسات القانونية

٦٨ - المعهد الافريقي واحد من المعاهد الاقليمية المشتركة في دراسة الأمم المتحدة الدولية حول تنظيم تداول الأسلحة النارية ، لأن ١٢ بلدا من بين البلدان الخمسين المختارة توجد في افريقيا .

٦٩ - وتعاون المعهد الأفريقي مع اليونيكري وجامعة بوتسوانا في تنظيم الحلقة التدريبية الاقليمية "الجريمة والعدالة الجنائية في دول الجنوب الافريقي : على مشارف العام ٢٠٠٠" التي انعقدت في غابورون ، بوتسوانا ، من ١٩ الى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ . وقد أبرزت الحلقة ، في جملة أمور ، أهمية وفائدة المعهد في توطيد التعاون والتشارك على الصعيد الاقليمي في هذا الميدان . وشارك ممثلو المعهد في الحلقة للاسهام بمعلوماتهم وخبرتهم .

٧٠ - تعاونت الشعبة وحكومة بوركينا فاصو في تنظيم أربع حلقات تدريبية في آذار/مارس ١٩٩٦ ، مع مشاركة كاملة من أحد موظفي المعهد الافريقي كمصدر للمعلومات والخبرة . وعقدت في واغادوغو وبوبو ديولاسو حلقتان دراسيتان حول قضاء الأحداث ، بينما عقدت في فادا نغورما حلقتان أخريان حول ادارة المؤسسات الاصلاحية .

٧١ - وشارك المعهد الافريقي ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، في عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية منها :

(أ) المؤتمر الافريقي للشباب والتنمية ، الذي نظمته منظمة الوحدة الافريقية ؛

(ب) مؤتمر دولي حول موضوع "الجريمة والعدالة في التسعينات" ، نظمته جمعية علم الاجرام في الجنوب الافريقي ، وذلك في بريتوريا من ٣ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ ؛

(ج) حلقة عمل لبرلمانيي جنوب افريقيا حول مستقبل قانون رعاية الطفل في جنوب افريقيا ، عقدت في مدنية كيب تاون يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ؛

(د) شارك في تنظيم مؤتمر عموم افريقيا المعني باصدار الأحكام والاصلاحيات ، الذي عقد في كمبالا من ١٩ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ، وجمع ممثلي الدول الأطراف في الميثاق الافريقي لحقوق الانسان وحقوق الشعوب ، وممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية - الحكومية ذات الصلة .

٢ - الهدف ٣ : التعاون الدولي في مكافحة الجريمة عبر الوطنية

٧٢ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ، وقّع المعهد الافريقي مع وزارة الخارجية في الولايات المتحدة اتفاقا بشأن مشروع كبير في ميدان تسليم المجرمين ، وشرع في تنفيذه . ووفقا للاتفاق ، سوف ينشىء المعهد ويتولى قاعدة بيانات اقليمية حول القوانين الافريقية الخاصة بتسليم المجرمين ، حيث ينبغي أن يتيسر الوصول اليها ، بعد اكتمالها ، عن طريق الشبكة "يونوجست" (UNOJUST) وشبكة الأمم المتحدة لمعلومات الجريمة والعدالة .

٣ - الهدف ٤ : استراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها ، ولا سيما المناطق الحضرية وفي سياق الأمن العام

٧٣ - واصل المعهد الافريقي دراسته البحثية ذات الوجهة العملية بشأن اعادة ادماج أطفال الشوارع في المجتمع . ونظم المعهد ، في تموز/يوليه ١٩٩٦ ، حلقة تدريبية حول منع الجريمة في المناطق الحضرية ،

بالتعاون مع المجتمعات المحلية . ونظمت بمقر المعهد في كمبالا يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ حلقة تدريبية ثانية للمشاركين الخمسين في الحلقة السابقة .

٧٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، واصل المعهد أيضا تمديد وتوسيع نطاق الدراسة الأولية ذات الوجهة العملية حول اعادة ادماج السجناء في المجتمع في أوغندا . ويرد التقرير الذي تمخضت عنه الدراسة في منشور أعد بالفرنسية والانكليزية . ويلتمس الآن التمويل اللازم لاصداره .

الموارد

٧٥ - ترد المعلومات عن الموارد المتاحة في عام ١٩٩٦ والحالة المالية للمعهد الافريقي في تقرير قدمه الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/450) .

رابعا - أنشطة المعاهد المتعاونة

ألف - المعهد الاسترالي لعلم الجريمة

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٧٦ - ما زال المعهد الاسترالي لعلم الجريمة يجري أنشطته البحثية ضمن المجالات البرنامجية الأربعة التالية : جرائم العنف والجرائم ضدالممتلكات ؛ الجريمة المتطورة ؛ نظام العدالة الجنائية ؛ ادارة البيانات وتحليلها .

٧٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، أنجز المعهد الاسترالي لعلم الجريمة عددا من التقارير . وترد تفاصيل هذه الدراسات في الخانة الشبكية (http://www.aic.gov.au) بما في ذلك الدراسات التالية : (Cannabis, the law and social impacts in Australia) (القنب وآثاره القانونية والاجتماعية في استراليا) ؛ (Burglary prevention) (الوقاية من السطو) ؛ (Homicides in Australia 1992-93) (جرائم القتل في استراليا ، ١٩٩٢-١٩٩٣) ؛ (Social factors in suicide in Australia) (العوامل الاجتماعية للانتحار في استراليا) ؛ (Children as victims of homicide) (الأطفال كضحايا جرائم القتل) ؛ (Stealing telecommunications) (سرقة الاتصالات السلكية واللاسلكية) ؛ (The portrayal of violence in the media: impacts and implications for policy) (تصوير مشاهد العنف في وسائط الاعلام : آثاره ونتائجه على السياسة العامة) ؛ (Superannuation crime) (جرائم التلاعب في معاشات المتقاعدين) ؛ (Paedophilia) (اشتهاء الأطفال) ؛ (Australian deaths in custody and custody related police operations, 1994) (حالات الوفاة في استراليا أثناء الاحتجاز وعمليات الشرطة ذات الصلة بالاحتجاز ، ١٩٩٤) ؛ (Coroners'recommendations and the prevention of deaths in

(توصيات قضاة التحقيق في الوفيات أثناء الاحتجاز : دراسة حالة custody: a Victorian case study) افرادية في العهد الفيكتوري) ؛ (Australian deaths in custody and custody-related police (حالات الوفاة في استراليا أثناء الاحتجاز وعمليات الشرطة ذات الصلة بالاحتجاز operations, 1994-95) ١٩٩٤-١٩٩٥) ؛ (Australian deaths in custody and custody-related police operations, 1995) (حالات الوفاة في استراليا أثناء الاحتجاز وعمليات الشرطة ذات الصلة بالاحتجاز ، ١٩٩٥) ؛ (Women in policing) (المرأة في ميدان ضبط الأمن) ؛ (Crime and telecommunications) (الجريمة والاتصالات السلكية واللاسلكية) ؛ (Intellectual disability and criminal victimization) (العوق الفكري والايذاء الاجرامي) ؛ (How violent is Australia?) (ما مدى العنف في استراليا ؟) ؛ (Money-laundering in the 21st century: risks and countermeasures) (غسل الأموال في القرن الحادي والعشرين : المخاطر وتدابير المكافحة) ؛ (Australian prisoners, 1993) (السجناء الاستراليون ، ١٩٩٣) ؛ (Violent deaths and firearms in Australia) (حالات الموت العنيف والأسلحة النارية في استراليا) .

٢ - المؤتمرات والحقائق الدراسية

٧٨ - نظر المعهد الاسترالي لعلم الجريمة ، خلال عام ١٩٩٦ ، في الحلقات الدراسية والمؤتمرات التالية :

(أ) غسل الأموال في القرن الحادي والعشرين : المخاطر وتدابير المكافحة ، كامبيرا ، ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ ؛

(ب) قضاة الادعاء ، كامبيرا ، ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ؛

(ج) الجريمة والعدالة في الأقاليم الاسترالية ، واغاواغا ، نيو ساوث ويلز ، ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ؛

(د) جريمة التلاعب في معاشات المتقاعدين ، ميلبورن ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ؛

(هـ) المؤتمر الاسترالي الآسيوي الأول للشرطة النسوية ، سيدني ، من ٢٩ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ ؛

(و) الجريمة والعدالة في شمال استراليا ، تاونسفيل ، كوينزلاند ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ؛

(ز) هل ممتلكاتك في مأمن ، ميلبورن ، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ .

وبوشر التخطيط للندوة التطلعية الوطنية الثانية حول الجريمة في استراليا ، والتي يعتزم عقدها في كامبيرا يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ١٩٩٧ .

٣ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٧٩ - واصلت دائرة شؤون الاعلام بالمعهد الاسترالي لعلم الجريمة نشاطها في تسويق جميع المنشورات الجديدة التي يصدرها المعهد . ولا يزال المعهد ينتج ويوزع معلومات احصائية عن الجريمة . وتحوي مكتبة المعهد ، في الوقت الراهن ، مجموعة قوامها ٠٠٠ ٢٥ دراسة متخصصة و ٢٠٠ ١ نشرة مسلسلة من الدوريات . ولديها أيضا قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بعلم الجريمة تعرف باسم (CINCH) ، وهي عبارة عن فهرس يتضمن ٠٠٠ ٣٥ سجل تتصل بالجريمة وبمنع الجريمة والعدالة الجنائية في استراليا .

٨٠ - وفي أيار/مايو ١٩٩٦ ، توقفت مجلة المعهد (Criminology Australia) ، عن الصدور .

باء - المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية

١ - الهدف ٢ : اصلاح العدالة الجنائية وتدعيم المؤسسات القانونية

٨١ - يساعد المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية في تنسيق الدراسة الدولية حول تنظيم تداول الأسلحة النارية التي تجريها الأمم المتحدة .

٨٢ - كما يقدم المركز المساعدة الى معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أجل صوغ مشروع يتعلق بتحسين تطبيق المعايير الدولية لحقوق الانسان داخل النظم الاصلاحية لأمريكا الوسطى وبنما .

٨٣ - وشارك المركز في مؤتمر عموم افريقيا حول اصدار الأحكام والاصلاحيات المعقود في كمبالا من ١٩ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ .

٨٤ - وصدر تقرير حلقة عمل دولية حول العدالة والسكان الأصليين ، عقدت في فانكوفر في تموز/يوليه ١٩٩٥ ، ويمكن الحصول عليه من المركز .

٨٥ - ونظم المركز الدولي دورة استثنائية وأعد ورقة معلومات أساسية حول تطوير نظام العدالة لدى الأهالي ، قدمها في مؤتمر الكومنولث الحادي عشر حول القانون المنعقد في فانكوفر في آب/أغسطس ١٩٩٦ . كما يعتزم المركز المشاركة في دراسة حول حماية حقوق السكان الأصليين في أمريكا الوسطى

يجريها معهد أمريكا اللاتينية . ويعد المركز منشورا مقتضبا حول انشاء دوائر لاصدار الأحكام داخل مجتمعات السكان الأصليين .

٨٦ - وشارك المركز في مؤتمر دولي عقد في بروكسل في تموز/يوليه ١٩٩٦ حول اقامة محكمة جنائية دولية دائمة . ويعتزم المركز استضافة اجتماع للخبراء في أواخر عام ١٩٩٧ ، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الكندية ، بغرض التحضير لمؤتمر المفوضين الدولي لوضع الصيغة النهائية لاتفاقية بشأن اقامة محكمة جنائية دولية ، واعتمادها وذلك في عام ١٩٩٨ .

٨٧ - وشرع المركز ، بالتشارك مع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية والمعهد "اليونيكري" ، في اجراء دراسة مرجعية حول دور واعداد وأداء الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلم التي تتولاها الأمم المتحدة . وستقدم الدراسة نظرة مجملة حول القضايا المقترنة بمشاركة قوات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، وسوف يستخدمها مقررو السياسات والموظفون التنفيذيون المكلفون بمهام حفظ السلم وكبار اداريي الشرطة والمستشارون الحكوميون وغيرهم ممن يعملون أو يجرون بحوثا في هذا الميدان .

٨٨ - ونظم المركز ، بمعية المركز الكندي لتطوير السياسة الخارجية ، منتدى متعدد القطاعات للسياسات الخارجية حول النهوض بالسلم ، وذلك في فيكتوريا ، كولومبيا البريطانية ، يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ .

٢ - الهدف ٣ : التعاون الدولي في مكافحة الجريمة عبر الوطنية

٨٩ - كلّف المركز ، نيابة عن جمعية اصلاح القانون الجنائي ، بتنظيم مؤتمر دولي حول موضوع "التحديات التي تواجهها العدالة الجنائية في عالم متغير" ، عقد في ويستلر ، كولومبيا البريطانية من ٢١ الى ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٦ ، وبحث التحديات التي يطرحها تزايد الفرص في مجال الجريمة الاقتصادية المنظمة . وقد أعد المركز ورقة حول غسل الأموال على الصعيد الدولي : التحديات والفرص في مجال انفاذ القوانين ، نشرت في مجلة (Southwestern Journal of Law and Trade in the Americas) ، وهي مجلة تصدرها كلية القانون التابعة لجامعة ساوثويسترن ، في لوس انغوليس كاليفورنيا .

٩٠ - وأجرى المركز بحثا حول أثر الهجرة في الجريمة ، وساهم بورقة في المؤتمر المعني بالجريمة والهجرة ، الذي نظمه المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني في كورمايور من ٥ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ .

٩١ - وما يزال المركز يفي بالالتزام الذي أخذه على عاتقه بالمساهمة سنويا بمقالات في حولية القانون الدولي للبيئة (Yearbook of International Environmental Law) .

٣ - الهدف ٤ : استراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها ولا سيما في المناطق الحضرية وفي سياق الأمن العام

٩٢ - بناء على مشورة اللجنة الاستشارية الدولية المعنية بالعنف داخل الأسرة التابعة للمركز ، صيغ برنامج تدريبي للقضاة وغيرهم من كبار موظفي العدالة . ويجري ترجمة ومواءمة المنهاج بغرض تيسير استخدامه في المشاريع التدريبية التي ينظمها اليونيكري والمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها المنتسب الى الأمم المتحدة ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . وسوف يستخدم المنهاج في تدريب مدربين وقضاة من معاهد التدريب القضائي في ٢١ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية وأربعة بلدان من أوروبا الشرقية . وسوف ينشر المنهاج بعد تجريبه في عام ١٩٩٧ .

٩٣ - ويجري المركز بحثا حول سياحة الجنس والتشريعات الرامية الى توفير الترتيبات اللازمة للتصدي حتى خارج الحدود الاقليمية لهذا الشكل من الاستغلال والجرائم . كما يجري المركز بحوثا حول قضية المسؤولية النيابية للوالدين عن تصرفات أطفالهم .

٩٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ ، استضاف المركز وفدا من كبار موظفي النيابة العامة في تايلند بغرض القيام بدراسة استقصائية للتشريعات والبرامج الكندية الخاصة بحقوق الطفل .

٤ - الهدف ٦ : التعاون التقني ، بما في ذلك تعبئة الموارد وتنسيق الأنشطة

٩٥ - تم التوقيع على اتفاق تعاون بين المركز الدولي ومركز الأبحاث الخاصة بالقانون الجنائي الذي أنشىء حديثا في بكين . ويكمن الغرض من الاتفاق في صوغ برنامج للتعاون بغرض اجراء الأبحاث وتبادل المعلومات في مجال القانون الجنائي والعدالة الجنائية . ويتضمن البرنامج أنشطة للمساعدة التقنية وخدمات استشارية بشأن صياغة وتنفيذ المدونة الجنائية الجديدة ومدونة الاجراءات الجنائية في الصين . وقد استغرق تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ . وفي آذار/مارس ١٩٩٦ ، استضاف المركز الدولي ، بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومؤسسة فورد ، وفدا من كبار موظفي النيابة العامة العليا للشعب وأساتذة كبار من الصين .

الموارد

٩٦ - يتكون ملاك موظفي المركز ، في عام ١٩٩٦ ، من ثمانية أشخاص ، من بينهم ثلاثة معارون من الحكومة الكندية بموجب برنامج للتبادل . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، نفذ المركز عددا كبيرا من العقود على أساس استرداد التكلفة . وشملت تلك العقود اعارة موظفين للوفاء بالالتزامات التعاقدية .

جيم - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

٩٧ - عقد في سيراكوزا في الفترة من ٣ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مؤتمر خبراء دولي حول انشاء محكمة جنائية دولية دائمة ، نظمه المعهد بالتعاون مع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، والمركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية ، والمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني ، وعدة منظمات غير حكومية . وأصدر المؤتمر "مشروع وثيقة سيراكوزا المستكملة" ، التي استخدمتها "اللجنة التحضيرية لانشاء محكمة جنائية دولية" .(٤) وبعد الدورة الأولى للجنة التحضيرية ، عقد المعهد اجتماعا لخبراء حكوميين قدموا مساهمة مفيدة للغاية في الدورة الثانية للجنة التحضيرية وذلك باعداد نصوص للبنود التالية من مشروع النظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية : مبادىء القانون الجنائي العامة ؛ وقواعد الاجراءات ؛ والتعاون الدولي والمساعدة القضائية .*

٩٨ - وعقدت في سيراكوزا في الفترة من ١٤ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ حلقة دراسية لخبراء مصريين حول التعاون بين الدول في المسائل الجنائية ، نظمها المعهد بالتعاون مع الشعبة . وجرت الحلقة الدراسية باللغة العربية ، وحضرها ٣٨ ممثلا لوزارات الخارجية والعدل والداخلية والدفاع ، وكذلك ممثلون لجهاز الرقابة الادارية وموظفون من مكتب النائب العام وأعضاء هيئة تدريس من أربع جامعات .

٩٩ - وشارك المعهد أيضا في رعاية المؤتمر الدولي المعني بالهجرة والجريمة ، الذي نظمه المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني وعقد في كورماير في الفترة من ٥ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ .

١٠٠ - ونظم المعهد اجتماع فريق خبراء دولي حكومي معني بتسليم المجرمين ، وذلك بالتعاون مع الشعبة وبدعم من الرابطة الدولية لقانون العقوبات وحكومات كل من ألمانيا وفنلندا والولايات المتحدة . وعقد الاجتماع في سيراكوزا في الفترة من ١٠ الى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (انظر الوثيقة E/CN.15/1997/6) ، حيث بحث نحو ٥٠ مشتركا من ٢٣ بلدا المشاكل المصادفة في ممارسة تسليم المجرمين ، مثل المفاوضات حول المعاهدات ، واجراءات الاعتقال المؤقت ، والوثائق ، ومعايير الاثبات ، وقاعدة الوصف الجنائي المزدوج ، ومبدأ تخصيص التسليم .

---

* نشرت مداولات المؤتمرين الدوليين المعنيين بالمحكمة الجنائية الدولية ، المعقودين في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ، في : "International criminal justice: historic and contemporary perspectives", Revue internationale de droit pénal, Vol.1-2, 1996 .

دال - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية *

١٠١ - أكاديمية نايف العربية للعلوم الجنائية هي منظمة دولية حكومية ومركز اقليمي متخصص يخدم البلدان العربية وتعمل الأكاديمية تحت رعاية مجلس وزراء الداخلية العرب التابع لجامعة الدول العربية وفي شراكة وثيقة مع مكتب مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العدل العرب ، التابعين لجامعة الدول العربية ، وتضطلع بأنشطة مختلفة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية ، وتقدم عند الطلب خدمات استشارية فنية للبلدان العربية .

١٠٢ - وفي برنامج عمل سنة ١٩٩٦ الذي اعتمده مجلس ادارة الأكاديمية ، وجهت عناية خاصة الى المواضيع ذات الأولوية التي حددتها البلدان العربية . واستخدمت الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (الباب ١٣ - مكافحة الجريمة) اطارا لأنشطة الأكاديمية ، كما يرد في ما يلي .

١ - الأنشطة التنفيذية ، والتخطيط ، والتنسيق عموما

١٠٣ - ظلت الأكاديمية تتشاور تشاورا وثيقا مع مقرري السياسات الرفيعي المستوى في المنطقة الفرعية . وظلت الهيئات الاقليمية تستخدم نتائج بحوث الأكاديمية . وتستفيد الأكاديمية من قاعدة بيانات واسعة وسجل بالخبراء والباحثين والعلماء الرفيعي المؤهلات . ونفذت في عام ١٩٩٦ عشرة مشاريع بحثية ودراسات من ١٣١ مشروعا بحثيا ودراسة نفذها منذ عام ١٩٨١ حتى الآن مركز البحوث التابع للأكاديمية .

١٠٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ منحت كلية الدراسات العليا للعدالة الجنائية التابعة للأكاديمية ٢٧ درجة ماجستير و ٦٣ دبلوما آخر . وواصل معهد التدريب التابع للأكاديمية تقديم دورات تدريبية قصيرة المدة ، ونظم ونفذ أثناء الفترة قيد الاستعراض ٢٢ دورة تدريبية في مجالات مختلفة .

١٠٥ - وواصل مختبر علوم الطب الشرعي التابع للأكاديمية تقديم دورات دراسية متخصصة لموظفي مختبرات من الدول العربية ، وعقد دورات دراسية متقدمة حول استبانة المخدرات وكشفها وتحليلها . وفي عام ١٩٩٦ نظم المختبر ونفذ ١٨ دورة تدريبية في ميادين مختلفة في مجال علوم المختبرات في المسائل الجنائية .

١٠٦ - وواصلت الأكاديمية الاحتفاظ بمكتبة واسعة النطاق رفيعة التخصص وبمركز حاسوبي . ومن مصاريف البيانات الأمنية التي تحفتظ بها الأكاديمية مصرف بيانات عن القوانين الجنائية العربية الحالية

---

* بقرار من مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الرابعة عشر ، المعقودة في تونس في الفترة من ٥ الى ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ، تغير اسم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

وآخر عن الاحصائيات الجنائية . وتصدر دار النشر التابعة للأكاديمية عددا من المجلات الدورية والرسائل الاعلامية ، منها "المجلة العربية للدراسات الأمنية" و"المجلة العربية للتدريب" ، اللتان تصدران مرتين في السنة ، و"مجلة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب" (سابقا) ، الشهرية ، و"الرسالة الاعلامية للمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني" ، التي تصدر كل ثلاثة أشهر ، فضلا عن كتب وتقارير ومواد أخرى .

٢ - العمل التعاوني ضد الجريمة عبر الوطنية

١٠٧ - في اطار هذا البرنامج الفرعي ، شملت المشاريع البحثية والدراسات التي صممت لكي تنفذ في عام ١٩٩٦ المواضيع الآتية : مشكلة تعاطي المخدرات في البلدان العربية ؛ والجريمة المنظمة - تعريفها واتجاهاتها ؛ وآثار الثقافة الغربية في سلوك الشباب العربي .

١٠٨ - ونظمت الأكاديمية ندوات ومحاضرات حول حماية البيئة وسلامتها ، والجريمة الاقتصادية ، والاتجاهات في المتاجرة في المخدرات وغسل الأموال .

١٠٩ - وفي اطار هذا البرنامج الفرعي ، نظمت الأكاديمية دورات تدريبية حول المواضيع الآتية : أمن الحدود والموانىء ؛ والجريمة المنظمة ؛ والتطبيقات الحاسوبية في منع الجريمة ؛ وأمن الاتصالات والمعلومات .

٣ - منع الجريمة وادارة شؤون العدالة الجنائية

١١٠ - في اطار هذا البرنامج الفرعي ، نفذت الأكاديمية مشاريع بحثية ودراسات حول المواضيع التالية : تكلفة الجريمة في البلدان العربية ؛ والأزمة في البلدان العربية : الوقاية والدفاع ؛ والعنف في الأسرة في البلدان العربية ؛ والجرائم الجنسية في البلدان العربية ؛ وتأثير السجن في سلوك السجناء ؛ والأساليب المنهجية لكشف المخدرات ؛ والعلاقة بين توافر السكن وتأخر زواج الشباب .

١١١ - ونظمت الأكاديمية ندوات ومحاضرات عن الوقاية من حوادث حركة المرور ؛ وأمن الطفل وسلامته ؛ وتعاطي المخدرات والعنف ؛ والأطفال الهاربين ؛ ورعاية الأحداث الجانحين واعادة تأهيلهم ؛ والصحة العقلية والسلوك الاجرامي .

١١٢ - ونظمت الأكاديمية أيضا دورات تدريبية حول المواضيع الآتية : تنظيم حركة المرور في المدن الكبيرة ؛ ومكافحة الفساد الاداري ؛ وحماية المنشآت النفطية من الحرائق ؛ والمشاكل الميدانية في البحوث الاجتماعية التطبيقية ؛ والمراقبة والتفتيش والتحقيقات الجنائية ؛ وحماية الشخصيات المرموقة .

٤ - معايير وقواعد منع الجريمة والعدالة الجنائية

١١٣ - في اطار هذا البرنامج الفرعي ، نظمت الأكاديمية واستضافت الاجتماعات الدولية والاقليمية التالية :

(أ) حلقة العمل العلمية الدولية حول تطبيق "دليل التدريب الأساسي للعاملين في المؤسسات الاصلاحية" في المؤسسات الاصلاحية العربية ، المعقودة في الفترة من ١٣ الى ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ؛

(ب) الاجتماع التنسيقي المشترك السابع لمراكز بحوث منع الجريمة والعدالة الجنائية في البلدان العربية ، المعقود في الفترة من ١٢ الى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ؛

(ج) الاجتماع الثامن لمديري المعاهد والكليات الأمنية في البلدان العربية ، المعقود في الفترة من ١٤ الى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ .

١١٤ - ونشرت الأكاديمية ، بالتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني ، كراسة عن الحقوق والواجبات الدينية للنزلاء المسلمين في السجون .

هاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

١١٥ - المعهد الوطني للعدالة ، بصفته المؤسسة البحثية التابعة لوزارة العدل بالولايات المتحدة ، مكلف تشريعيا من جانب كونغرس الولايات المتحدة بتعزيز منع الجريمة ومكافحتها وبتحسين عمليات العدالة الجنائية من خلال البحوث ، واستبانة وتطوير نهوج ابتكارية لتخفيض الجريمة ، وتقييم البرامج وتطوير ونقل التكنولوجيات لكي تستخدمها أجهزة انفاذ القوانين والمؤسسات الاصلاحية .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

١١٦ - ازداد عدد المنح التي يقدمها المعهد الوطني للعدالة من ١٧٣ منحة في عام ١٩٩٥ الى ٢٧٠ منحة في عام ١٩٩٦ . وتأثر عدد المنح ونوعها تأثرا كبيرا بسن قانون مكافحة جرائم العنف وانفاذ القوانين لعام ١٩٩٤ (ويعرف أيضا بقانون الجرائم) . ولا يزال هذا القانون يضيف حافزا الى مبادرات المعهد ، وخصوصا في مجالات حفظ الأمن والنظام في المجتمعات المحلية ، والعنف ضد المرأة ، واصدار الأحكام والمؤسسات الاصلاحية .

١١٧ - وفي الفترة قيد الاستعراض ، أبرمت اتفاقات تعاونية لرعاية البحوث مع مكاتب أخرى في وزارة العدل بالولايات المتحدة ومع وكالات أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة . فمثلا سيعمل المعهد مع مكتب

برنامج المؤسسات الاصلاحية التابع لوزارة العدل على تقييم تأثير الاصلاحات في اصدار الأحكام وتوسيع سعة المؤسسات الاصلاحية نتيجة لسن قانون الجرائم . وسيرعى المعهد ، في شراكة مع عدد من مكاتب وزارة الصحة والخدمات البشرية بالولايات المتحدة ، دراسة مدتها ثلاث سنوات حول عدة مسائل تتصل بالعنف ضد المرأة .

١١٨ - وبدأ المعهد ، مع مجموعة من الوكالات الأخرى يقودها المكتب المعني بالسياسة الوطنية لمكافحة المخدرات والتابع للرئيس ، وبالتعاون مع جامعة ألباما ، مشروعا تجريبيا لقياس فعالية التدخل الشامل ، بما في ذلك الفحص والعلاج ، فيما يتعلق بالمجرمين المتورطين في المخدرات . وفي عام ١٩٩٦ مول المعهد أيضا تقييما للعلاج من تعاطي المواد في المرافق الاصلاحية .

١١٩ - وقد ظل المعهد خلال السنتين الماضيتين يلبي عدة طلبات للحصول على المساعدة التقنية قدمها باحثون في بلدان أخرى ، منها المملكة المتحدة وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا ، رغبوا في تطبيق "بروتوكول التنبؤ بتعاطي المخدرات" الخاص بالمعهد لتقييم مشكلة تعاطي المخدرات في بلدانهم .

١٢٠ - ومن الدراسات التي اضطلع بها المعهد في عام ١٩٩٦ دراسة للاتجاهات في مجال جرائم القتل وغيرها من جرائم العنف في ١٠ مدن بالولايات المتحدة ، وبحث عن حفظ الأمن والنظام في المجتمعات المحلية ، ونظريات حفظ الأمن والنظام ، وتكلفة جرائم الموظفين ، والفوارق العنصرية في اصدار الأحكام ، ومنع الجريمة من خلال التصميم البيئي ، واستخدام القوة من جانب الشرطة . وعقدت أول ندوة من سلسلة ندوات حول "معاهد بحوث حفظ الأمن والنظام" مع موظفين وباحثي عدالة جنائية لدراسة سبل قياس أداء الشرطة .

١٢١ - وظل المعهد يعمل على تطوير "التفتيش البسيط عن بعد" بواسطة التكنولوجيا الرفيعة ، وهو وسيلة لكشف الأسلحة المخفاة على البدن ، كما يواصل تطوير وسائل للايقاف الآمن للسيارات الهاربة ، وأكياس هوائية كابحة تستخدم في سيارات الشرطة ، و"مسدس ذكي" ، وهو سلاح لا يمكن أن يستخدمه سوى المستعمل المأذون له .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

١٢٢ - توسع البرنامج الدولي للدائرة الوطنية لمراجع العدالة الجنائية ، التي يديرها المعهد ، ورفع مستوى وجودها في شبكة الانترنت عبر موقع مركز معلومات العدالة في الشبكة (بالعنوان الالكتروني : Http:/www.ncjrs.org) . وتعاون المعهد مع مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وانفاذ القوانين التابع لوزارة الخارجية في مواصلة صوغ مشروع "دار المقاصة الالكترونية المباشرة لحكم القانون" ، وهو مورد عالمي للقانون والعدالة يرمي الى مساعدة بلدان أوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا التي انبثقت من اتحاد

الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق ، وذلك بتوفير قاعدة بيانات تحوي أكثر من ٦٠٠ ٣ وثيقة يمكن النفاذ اليها بواسطة شبكة الانترنت .*

١٢٣ - وقام المعهد ومكتب الشؤون الدولية للمخدرات وانفاذ القوانين ، بالتعاون مع الشعبة وشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، بمواصلة تطوير برنامج شبكة الأمم المتحدة للتبادل الفوري للمعلومات المتعلقة بالجريمة والعدالة (أونوجوست) (على العنوان الالكتروني : Http:/www.unojust.org) ، الذي يدعم انشاء وتعزيز خدمات الانترنت في ١٣ بلدا عضوا في شبكة البرنامج وفيما بين تلك البلدان ، ويساعد الأونوجوست المواقع بتوفير المعدات والبرامجيات والمساعدة التقنية والتدريب . وقدم مدير صوغ البرامج الدولية في المعهد مساعدة في مجال عقد حلقة عمل حول تبادل المعلومات بواسطة الانترنت في البلدان النامية ، رعتها الشعبة وعقدت في سيول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ . وشارك فنيو عدالة جنائية ممارسون من الولايات المتحدة وعدة بلدان أخرى في مؤتمر بشأن حفظ الأمن والنظام في الديمقراطيات الناشئة ، نظمه المعهد ومكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين .

١٢٤ - وتعاون المعهد مع وكالة معلومات الولايات المتحدة في استضافة أكاديميين وفنيي عدالة ممارسين من الدول التي انبثقت من الاتحاد السوفياتي السابق .

٣ - المؤتمرات والاجتماعات

١٢٥ - عُقد المؤتمر السنوي بشأن بحوث العدالة الجنائية ، برعاية المعهد وعدد من المكاتب الأخرى التابعة لوزارة العدل تحت عنوان "اقامة مجتمع أكثر أمانا" ، وتناول الموضوعين الرئيسيين التاليين : منع الجريمة ؛ واصدار الأحكام وأثره على المؤسسات الاصلاحية . أما المؤتمرات الرئيسية الأخرى فتشمل : مؤتمرا بشأن "المجتمعات المحلية والجريمة والعدالة" ، ركز على المجتمعات المحلية بوصفها شريكا لنظام العدالة الجنائية في الحد من انتشار الجريمة ؛ وندوة حول العدالة التصحيحية ؛ وندوة حول نزاهة الشرطة . واستضاف مكتب العلم والتكنولوجيا التابع للمعهد مؤتمرا حول اختبارات الحامض النووي .

٤ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

١٢٦ - في عام ١٩٩٦ ، أصدر المعهد منشورات رئيسية ، منها خلاصة وافية لمقالات حول المعسكرات التأديبية الاصلاحية ، ومجلد لدراسات افرادية في مجال استخدام الحامض النووي كدليل لإثبات البراءة بعد المحاكمة ؛ وتقريران حول العنف داخل الأسرة استصدرهما كونغرس الولايات المتحدة عن طريق قانون الجرائم .

---

* يمكن الاطلاع على الصفحة المحلية الخاصة بدار المقاصة الالكترونية المباشرة لحكم القانون بالروسية وكذلك بالانكليزية (بالعنوان الالكتروني : (Http://www.rol.org)) .

١٢٧ - وأُحدث الفاكس الآني عند الطلب للرد على الاستفسارات المقدمة الى الدائرة الوطنية لمراجع العدالة الجنائية . وفي عام ١٩٩٦ ، بدأ المعهد يبحث امكانية ادخال تقنية الموصلات السريعة لادراج النصوص والحصول عليها مباشرة ضمن الطبعة الحاسوبية لمنشوراته بغرض ارشاد القراء الى مزيد من المعلومات . كما بدأ المعهد يخطط لإقامة بافنيت ٢ (PAVNET II) وهي قاعدة بيانات الكترونية خاصة بالأبحاث الجارية حاليا عن العنف ، تكمل عمل شبكة الشركاء في مكافحة العنف "بافنيت" (PAVNET) وهي أيضا قاعدة بيانات بشأن البرامج الواعدة الرامية الى الحد من العنف والوقاية منه .

٥ - الموارد

١٢٨ - إن حكومة الولايات المتحدة هي التي تمول معهد العدالة الوطني بالرغم من أنه تم ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، دعم جزء كبير من البحوث بالتشارك مع مكاتب أخرى تابعة للحكومة الاتحادية . وقد تجاوزت ميزانية المعهد لسنة ١٩٩٦ مبلغا قدره ٩٢ مليون دولار ، رصد منها ٥ر٤٩ مليون دولار للمبادرات المتعلقة بقانون الجرائم ، وقدم الكونغرس ٣٠ مليون دولار من مخصصات الميزانية ، وقدم مبلغ قدره ٥ر١٢ مليون دولار من الاتفاقات المبرمة مع وكالات أخرى تابعة للحكومة الاتحادية وغيرها من المنظمات . ويتكون ملاك موظفي المعهد في الوقت الراهن من ٥٩ شخصا ، وتوجد ١٢ وظيفة اضافية شاغرة ينبغي أن تشغل .

واو - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني

١٢٩ - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني مؤسسة أكاديمية أنشئت في عام ١٩٨٤ في جامعة لوند في السويد من أجل النهوض بالبحوث والتدريب والتعليم الأكاديمي في حقلي حقوق الانسان والقانون الانساني . ويجري تحقيق ذلك الهدف بفضل مكتبة للبحوث في مجال القانون الدولي العام وكذلك من خلال استحداث وتطوير ودعم أنشطة أخرى في ذينك الحقلين .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

١٣٠ - واصل المعهد تنفيذ مشروعه الرامي الى انتاج سلسلة بعنوان "الأدلة التوجيهية لمعهد راؤول فالينبرغ في مجال حقوق الانسان" . وسوف تيسر هذه الأدلة الالمام بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان من خلال عرض محتوى المعايير ذات الصلة بالموضوع بطريقة منهجية .

٢ - التعاون التقني

١٣١ - ساهم المعهد ماليا في أنشطة البحث والتدريب التي اضطلعت بها مؤسسة السلم المجتمعي في جامعة ويسترن كيب في جنوب افريقيا . وتعمل المؤسسة بتعاون وثيق مع وزارة العدل ووزارة السلامة

والأمن لتنظيم دورات تدريبية في مجال ضبط الأمن في اطار المجتمعات المحلية واعداد أدلة تدريبية للمستشارين المساعدين غير المحترفين وصوغ استراتيجيات لمنع الجريمة .

١٣٢ - والقصد من المساعدة المالية والتقنية تعزيز قدرات اللجنة الافريقية المعنية بحقوق الانسان وحقوق الشعوب .

١٣٣ - وواصل المعهد مشروعه الرامي الى تحسين عمليات جمع المواد في مجال القانون الدولي العام وقانون حقوق الانسان ، في المقام الأول ، عن طريق التبرع بمؤلفات الى مكتبات الجامعات ومؤسسات البحوث في البلدان النامية . وتلقت حتى الآن ١٥ مكتبة في شرق افريقيا وجنوبيها وجنوب شرقي آسيا تلك المؤلفات .

١٣٤ - يشارك المعهد في الوقت الراهن ، الى جانب كلية القانون بجامعة ماكيريري في كمبالا ومقر شرطة أوغندا ، في انتاج دليل حول حقوق الانسان والشرطة ، كي يستخدمه المدربون في أكاديميات الشرطة في أوغندا .

١٣٥ - قدم المعهد منحا دراسية لعشرة طلاب من بلدان نامية للمشاركة في برنامج احراز شهادة الماجستير في القانون الدولي العام ، الذي ينظمه المعهد وكلية القانون بجامعة لوند . وحصل طالبان يشاركان في البرنامج على منحتين دراسيتين بغرض التدريب لمدة ستة أشهر بشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية .

١٣٦ - واستخدمت مساهمات قدمها المعهد الى صندوق منع الجريمة والعدالة الجنائية ، في اعادة طبع الخلاصة الوافية لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية .(٥)

٣ - المؤتمرات والاجتماعات

١٣٧ - نظم المعهد حلقات دراسية واجتماعات خبراء ومحاضرات أساتذة زائرين ، حول مواضيع حماية حقوق الانسان على الصعيدين الدولي والاقليمي وادارة شؤون العدالة وقانون اللاجئين والقانون الانساني .

١٣٨ - وشارك المعهد ، خلال عام ١٩٩٦ ، في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات ، منها : مؤتمر عموم افريقيا حول اصدار الأحكام والاصلاحيات ، المعقود في كمبالا من ١٩ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ؛ وندوة بلدان شمال أوروبا حول حقوق الانسان ، المعقودة في توركو ، فنلندا ، من ١٧ الى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ؛ والحلقة الدراسية الدولية حول المعايير الانسانية الدنيا ، المعقودة في مدينة كيب تاون من ٢٧ الى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ .

٤ - التدريـــب

١٣٩ - واصل المعهد تنفيذ برنامجه الأكاديمي الرامي الى تعميم معايير حقوق الانسان والقيم الديمقراطية في البلدان النامية . وتم تنظيم عدد كبير من الحلقات التدريبية استفاد منها في المقام الأول مسؤولون حكوميون كبار من البلدان النامية ، سواء في بلدانهم أو بمقر المعهد في لوند ، السويد .

١٤٠ - وشارك في مختلف الحلقات التدريبية التي نظمها معهد راؤول فالينبرغ ، ممثلو منظمات دولية واقليمية مثل شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومركز حقوق الانسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك للاسهام بمعلوماتهم وخبراتهم .

١٤١ - وما زال المعهد ينفذ برنامجه الدولي المتقدم الخاص بحقوق الانسان حيث استقدم ، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦ ، عددا من كبار المسؤولين الحكوميين والأكاديميين من البلدان النامية للمشاركة ، في برنامج تدريبي مكثف نظمه المعهد لمدة خمسة أسابيع في مجالي حقوق الانسان والقانون الانساني . كما قام بعملية متابعة للبرنامج الدولي المتقدم الأول الخاص بحقوق الانسان لصالح جنوب افريقيا ، فضلا عن الجزأين الأول والثاني من البرنامج الدولي المتقدم الثاني الخاص بحقوق الانسان لصالح جنوب افريقيا .

١٤٢ - ونظم المعهد دورات تدريبية محددة في مجال حقوق الانسان لصالح رجال الشرطة ، في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا . ونظمت حلقتا عمل حول حقوق الانسان في السجون في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة .

١٤٣ - ونظمت حلقة عمل حول الجهاز القضائي في زامبيا ، كما نظم المعهد عددا من الاجتماعات لتبادل وجهات النظر حول النظم القضائية ، شارك فيها كبار موظفي المؤسسات الاصلاحية في الصين .

٥ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

١٤٤ - يتلقى المعهد ، بانتظام ، وثائق تتعلق بحقوق الانسان من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية واللجنة الافريقية لحقوق الانسان وحقوق الشعوب ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ويرتبط المعهد بوصلة حاسوبية مباشرة مع قاعدة بيانات حقوق الانسان لدى المجلس الأوروبي في ستراسبورغ .

١٤٥ - سوف تقوم عما قريب دار النشر Martinus Nijhoff Publishers الموجودة في لاهاي ، بنشر المجلد الثاني من الأدلة التوجيهية لمعهد راؤول فالينبرغ في مجال حقوق الانسان وعنوانه "A Thematic Guide to Documents on Human Rights and Health: Global and Regional Standards, adopted by Intergovernmental Organizations, International Non-Governmental Organizations and Professional Associations" (دليل مواضيعي

للوثائق المتعلقة بحقوق الانسان وبالصحة : المعايير العالمية والاقليمية التي اعتمدتها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والرابطات المهنية) الذي أشرف على تحريره ج. الفردسون و ك. توماسفسكي .

١٤٦ - صدر المجلد الأول من السلسلة الجديدة "The Raoul Wallenberg Institute Human Rights Library" (مكتبة حقوق الانسان لمعهد راؤول فالنبرغ) تحت عنوان "The Raoul Wallenberg Institute Compilation of Human Rights Instruments" (خلاصة معهد راؤول فالنبرغ الوافية لصكوك حقوق الانسان) وأشرف على تحريره ج. ألفريدسون و ج. ميلندر (وأصدرته دار النشر Martinus Nijhoff Publishers في لاهاي) . ويستند اختيار صكوك الخلاصة الوافية الى الخبرة التي اكتسبها موظفو المعهد ، كما ان النصوص المستنسخة نوقشت مرارا خلال الدورات التدريبية وحلقات العمل .

٦ - الموارد

١٤٧ - وزارة الشؤون الخارجية السويدية والوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي هما المصدران الرئيسيان لتمويل المعهد . وتمول الوكالة معظم الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية وبلدان في أوروبا الشرقية والوسطى . وبلغ حجم الميزانية السنوية العامة في الفترة قيد الاستعراض ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ كرونة سويدية ، في حين كان عدد الموظفين ١٤ شخصا .

خامسا - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

١٤٨ - اضطلع المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي بتنفيذ مشروع بحثي كبير حول الهجرة والجريمة ، بدعم من وزارة العدل الايطالية وبالتعاون مع المنظمات الدولية - الحكومية وغير الحكومية المعنية . وقد أجري البحث لأغراض التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالهجرة والجريمة : المشاكل والاستجابات العالمية والاقليمية ، المعقود في كورمايور من ٥ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ . ومن بين القضايا التي أبرزها البحث عوامل الدفع والجذب المسؤولة عن الاتجاهات الراهنة في مجال الهجرة ؛ وتورط الشبكات الاجرامية في الاتجار غير المشروع بالأشخاص وتهريب الأجانب ؛ والسياسات الوطنية ، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي ، والاستجابات الدولية والوطنية المقترحة لمشكلة الهجرة والجريمة الخطيرة . وفي اطار التحضير للمؤتمر المذكور نفسه ، تولت مؤسسة بيوم (PIOOM) تنسيق بحوث أخرى حول الهجرة والجريمة .

١٤٩ - وأنجز المشروع البحثي العالمي حول المجرمات في نظم العدالة الجنائية المعاصرة ، الذي اضطلعت به لجنة موارد المعلومات والخبرة المعنية بالاجرام لدى الاناث .

١٥٠ - أجريت دراسة تحليلية لظاهرة جنوح الأحداث في ضوء التجربة الأخيرة في ايطاليا وأوروبا ، وذلك في اطار التحضيرات لمؤتمر حول الموضوع يرتبط بأعمال لجنة المعلومات والخبرة المعنية بحقوق الطفل ، بما في ذلك قضاء الأحداث . وقد استندت اللجنة في مداولاتها الى نتائج الدراسات التجريبية ، مثل الدراسات التي أجراها المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي في منطقة ميلانو ، وطرحت فيها أفكار نظرية وأخرى تطبيقية تستند الى بحوث .

١٥١ - وقدم مقترح مشروع يتعلق باجراء أبحاث مستقبلية عن "التحول النزاعي : من الصراعات الأهلية الى المجتمعات المدنية" ، لكي تضطلع به ، اذا توفر التمويل ، لجنة موارد المعلومات والخبرة المعنية بنظم الانذار المبكر وبتفادي النزاعات وحل الخصومات ، بالتعاون مع شركاء من المنظمات المهنية والمؤسسات الأكاديمية المهتمة .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية ، بما في ذلك التدريب

١٥٢ - استخدم (دليل التدريب الأساسي للعاملين في الاصلاحيات "The Basic Training Manual For Correctional Workers" أيضا في سلسلة من المبادرات المتعلقة بالتدريب في جميع أرجاء العالم . وقد ترجم الدليل الى اللغة الروسية ويجري توسيعه أيضا . وبعد الحلقات الدراسية النموذجية التي عقدت في السابق ، استخدم الدليل في حلقة دراسية نموذجية للعاملين في ١٣ مؤسسة اصلاحية عربية ، نظمت بالتعاون مع مؤسسة الأمن العالمي وبمشاركة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وأعضاء من لجنة موارد المعلومات والخبرة المعنية بالنظم والحقوق الاصلاحية .

١٥٣ - ونظمت ، في قيرغيزستان ، في الفترة من ١١ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ، بالتعاون مع الشعبة ، حلقة عمل لتدريب المدربين باستخدام الدليل المذكور ، لصالح دول آسيا الوسطى التالية : أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان . كما قدمت المساعدة التقنية في شكل خدمات استشارية بشأن تطوير النظم الاصلاحية والنهوض بمكوناتها التدريبية . كما عقدت حلقتان تدريبيتان استخدم فيهما الدليل أيضا ، في البوسنة في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ، وذلك في اطار مشروع للمساعدة التقنية تنفذه الشعبة ويرعاه اليونديب .

١٥٤ - ومن الأنشطة التي تعتزم لجنة موارد المعلومات والخبرة تنفيذها مستقبلا في مجال النظم الاصلاحية والحقوق ، حلقة دراسية نموذجية يستخدم فيها الدليل ، لصالح دول أخرى من أوروبا الوسطى والشرقية ، واستخدام أجزاء مختارة من الدليل في حلقة دراسية حول حقوق السجناء ، لصالح مشاركين من أفريقيا ، ومبادرة مشتركة مع المؤسسة الدولية لاصلاح قوانين العقوبات ، فضلا عن ندوة دولية يعتزم عقدها خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٧ .

١٥٥ - وشارك أعضاء من لجنة موارد المعلومات والخبرة المعنية بمنع الايذاء وحماية الضحايا ، في اجتماع فريق الخبراء المعني باعداد دليل دولي عن استخدام وتطبيق اعلان الأمم المتحدة بشأن المبادىء الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة والتعسف في استعمال السلطة ، عقد في تولسا ، أوكلاهوما ، من ١٠ الى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ . وقد نظم اجتماع فريق الخبراء المكتب المعني بضحايا الجريمة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبعض المنظمات الأعضاء في المجلس . وقد أعد مشروع دليل وأنشئت قاعدة بيانات ، سوف يجري مزيد من المناقشات بشأنهما قبل عرضهما على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية .

٣ - المؤتمرات والاجتماعات

١٥٦ - انعقد المؤتمر السنوي لأعضاء المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني في كورمايور يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ . وقد استعرض المؤتمر ، الذي حضره ما يزيد عن ١٠٠ مشارك يمثلون منظمات غير حكومية ومؤسسات علمية ، أنشطة اللجنة الفنية ولجان موارد المعلومات والخبرة التابعة للمجلس ، وكذا خططها المتعلقة بالمبادرات المستقبلية . وقد انتخب المؤتمر مجلسا تنفيذيا جديدا موزعا توزيعا جغرافيا مناسبا ، وقرر منذئذ عقد المؤتمر العام للأعضاء مرة كل سنتين . وستعقد ، خلال الأعوام القادمة ، مؤتمرات دولية حول مواضيع تحظى بقدر كبير من الاهتمام . وقد اختير موضوع "جرائم العنف والنزاعات : نحو انشاء آليات للانذار المبكر والوقاية" كموضوع للمؤتمر الدولي للمجلس لعام ١٩٩٧ .

١٥٧ - وعقد في كورمايو من ٥ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ، مؤتمر دولي حول موضوع "الهجرة والجريمة : المشاكل والاستجابات العالمية والاقليمية" . وحضر زهاء ١٧٠ مشاركا هذا المؤتمر الذي نظم بالتعاون مع وزارتي العدل والداخلية في ايطاليا ومع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية . وتم النظر في المشاكل الرئيسية للاجرام المقترن بالهجرة ، مع التركيز على الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين واستغلالهم .

١٥٨ - ونظم المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي (Centro Nazionale di Prevenzione e (Difesa Sociale ، بصفته أمانة الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي ، وهي منظمة عضو في المجلس ، المؤتمر الدولي الثالث عشر للدفاع الاجتماعي ، في ليتشي من ٢٨ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ، بالتعاون مع الشعبة ومركز "ميشيل دي بيترو" للدراسات القضائية (Michele de Pietro), (Centro Studi Giuridici ، برعاية وزارة الداخلية الايطالية . وكان موضوع المؤتمر هو "الدفاع الاجتماعي والفساد وحماية الادارة العمومية واستقلال القضاء" . واعتمد المؤتمر مجموعة من التوصيات العملية ترمي الى الحد من احتمالات الفساد في سياقات مختلفة .

١٥٩ - وانعقد في كورمايور يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الاجتماع التنسيقي السنوي لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . واستضاف المجلس هذا الاجتماع الذي نظم بالتعاون مع الشعبة واليونيكري .

٤ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

١٦٠ - باشر نظام المعلومات التابع للمجلس قيامه بعمله بعد أن أفردت له خانة رئيسية على الشبكة وأمده المعهد الوطني للعدالة بالولايات المتحدة بما يلزم من معدات وبرامجيات حاسوبية . وسوف يعمل مدير نظام المعلومات التابع لتحالف المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية منسقا لشبكة المعلومات التابعة للمجلس ، بدعم من اللجنة الفنية التابعة للمجلس .

١٦١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، صدرت أربعة أعداد من الرسالة الاخبارية للمجلس ، بمساعدة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . كما نشرت مجلدات عديدة منها :

(أ) **تقرير المؤتمر الدولي المعني بالأحداث والجنوح في السياق الايطالي والأوروبي** (ميلانو ، المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني والمركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي ، ١٩٩٦) ؛

(ب) "دور المدعي العام في العدالة الجنائية ، حسب النظم الدستورية المختلفة" تقارير قدمت الى اجتماع عقد على هامش مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (بولونيا ، المجلس الوطني للبحوث ، معهد الأبحاث حول النظم القضائية ، ١٩٩٦) ؛

(ج) "**الجريمة والهجرة**" مداولات الاجتماع الملحق الذي عقده المجلس خلال مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (لاهاي ، مكتبة CIP-Gegevons Koninklijke Bibliotheek ، ١٩٩٦) ؛

(د) "البحث في الهجرة والجريمة : البعد الدولي للمشكلة" (ميلانو ، المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي ، ١٩٩٦) .

٥ - الموارد

١٦٢ - لا تزال الحكومة الايطالية تقدم بعض التمويل لأنشطة المجلس ، عن طريق صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، كما قدمت الدعم المباشر لمشاريع من قبيل المشاريع الخاصة بتنظيم المؤتمرات الدولية . وما فتىء المركز الدولي للقانون والاقتصاد الاجتماعي التابع لمؤسسة كورمايور مون بلان ، يستضيف المشاركين في الاجتماعات التي تنعقد هناك . كما أن المركز الوطني للوقاية والدفاع

الاجتماعي ما زال يقدم الدعم الاداري . أما الدعم الفني لأعمال المجلس فيقدمه أعضاء المجلس ومنسقو لجان موارد المعلومات والخبرة وغير ذلك من الخبراء ، بما في ذلك المؤسسات التي ترعى تلك الأعمال ، مثل مؤسسة بيوم (PIOOM) في هولندا وجامعة ترينتو والادارة الاقليمية لمنطقة لومباردي وميلانو ولجنة التنسيق الدولية .

الحواشي

(١) Roy Walmsley, Prison Systems in Central and Eastern Europe, European Institute Publication Series No. 29 (Helsinki, 1996).

(٢) Matti Joutsen, Managing International Technical Assistance Projects in Criminal Justice, European Institute Occasional Papers No. 8 (Helsinki, 1996).

(٣) Maeve NcMahon, Crime, Justice and Human Rights in the Baltisc, European Institue Occasional Papers No. 5 (Helsinki, 1995).

(٤) **تقرير اللجنة التحضيرية لاقامة محكمة جنائية دولية ، المجلد الأول (مداولات اللجنة التحضيرية خلال آذار/مارس - نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٩٦)** (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والخمسون ، الملحق رقم ٢٢ (A/51/22)) .

(٥) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.92.IV.1 .